الأمم المتحدة
A/RES/79/220
الجمعية العامة
Distr.: General
23 December 2024

الدورة التاسعة والسبعون
البند 22 من جدول الأعمال
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

قرار اتخذته الجمعية العامة في 19 كانون الأول/ديسمبر 2024

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/79/441، الفقرة 11)]

220/79 - تشجيع السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها 233/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 240/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 245/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 229/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 178/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، وقراريها 173/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 223/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 بشأن تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، وقرارها 145/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن السياحة المستدامة والقادرة على الصمود والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، وقرارها 214/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في وسط آسيا،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها 260/78 المؤرخ 26 شباط/فبراير 2024 المعنون "السنة الدولية للسياحة المستدامة والقادرة على الصمود، 2027" و 200/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 223/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 المعنونين "المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة"،

وإذ تعيد تأكيد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة

الرجاء إعادة استعمال الورق

المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تعيد كذلك تأكيد اتفاق باريس[1]، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2] التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى إعلان سِنداي وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[3]، اللذين اعتمدا خلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، وإلى أن هذا الأخير أبرز جملة أمور منها ضرورة تعزيز ودمج نُهج إدارة مخاطر الكوارث في جميع عناصر قطاع السياحة، بالنظر إلى شدة الاعتماد في كثير من الأحيان على السياحة كمحرك اقتصادي رئيسي،

وإذ تشير أيضا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[4]،

وإذ تعيد تأكيد الخطة الحضرية الجديدة التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016[5]،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قراريها 243/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ومبادئه التوجيهية ومبادئه العامة، فضلا عن قرارها 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018، وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتكييف

(1) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(3) القرار 283/69، المرفقان الأول والثاني.

(4) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1954, No. 33480.

(5) القرار 256/71، المرفق.

الأنشـطة التنفيذية التي تضـطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية بحيث تكون أقدر على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030،

وإذ تشير إلى إعلان عقد الأمم المتحدة لإصـلاح النظم الإيكولوجية 2021-2030[6] وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021-2030)[7]،

وإذ تؤكد أن الفقر مشكلة متعددة الأوجه تستلزم نهجا متكاملا متعدد الجوانب في التصدي لأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية على جميع المستويات،

وإذ تسلّم بأن السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، نشاط شامل لعدة قطاعات يمكن أن يسـهم في الأبعاد الثلاثة للتنمية المسـتدامة وفي تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة، بوسـائل منها تعزيز النمو الاقتصـادي، والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، وتسـريع التغير نحو أنماط اسـتهلاك وإنتاج أكثر اسـتدامة، وتعزيز الاسـتخدام المسـتدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية، والنهوض بالثقافات المحلية، وتحسـين نوعية الحياة والتمكين الاقتصـادي للنسـاء والشـباب والشـعوب الأصـلية والمجتمعات المحلية، وتعزيز التنمية الريفية وتهيئة ظروف معيشة أفضل لسكان الأرياف، بما في ذلك صغار المزارعين والمشتغلون بالزراعة الأسرية،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها منظمة السـياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لتشجيع السياحة البيئية والسياحة المستدامة في جميع أنحاء العالم،

وإذ تدرك أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مجال السياحة يهدفان إلى زيادة المكاسب الصافية التي تحققها الأنشطة الاقتصـادية في رفع مستوى الرفاه، وذلك عن طريق تحسين استخدام الموارد والحد من تدهور النظم الإيكولوجية ومن التلوث، على امتداد سلسلة القيمة السياحية بأكملها، وأن من الممكن ضـمان استدامة القطاع من خلال اتباع نهج شامل والتعاون بين الجهات الفاعلة العاملة على امتداد سلسلة القيمة، بدءا بالجهات التي تقدم الخدمات السياحية وانتهاء بالسياح ومرورا بالمجتمعات المحلية المجاورة،

وإذ تشير إلى اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012 إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاسـتهلاك والإنتاج المسـتدامة[8]، وإذ تشـير أيضـا إلى تمديد ولايته حتى 31 كانون الأول/ديسـمبر 2030 عملا بالقرار 202/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسـمبر 2021، وإلى الإعلان عن بدء برنامج السـياحة المسـتدامة لإطار السـنوات العشـر، وإذ تشـجّع على مواصـلة تنفيذه من خلال مشـاريع ومبادرات لبناء القدرات من أجل دعم السياحة المستدامة،

وإذ تعيد تأكيد الميثاق الأفريقي الأول للسـياحة المسـتدامة والمسـؤولة المعتمد في اجتماع وزراء السـياحة الأفارقة الذي عُقد في مراكش، المغرب، في 10 تشـرين الثاني/نوفمبر 2016 على هامش الدورة الثانية والعشـرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ والذي يحدد الطريق إلى الأمام لتطبيق مبادئ الاستدامة والمساءلة في قطاع السياحة في أفريقيا،

(6) انظر القرار 284/73.

(7) انظر القرار 73/72.

(8) A/CONF.216/5، المرفق.

وإذ تحيط علما بإعلان غلاسكو بشأن العمل المناخي في مجال السياحة وبدوره في تسريع وتيرة العمل المناخي والدفع قدما بقطاع السياحة على مسار النمو الاقتصادي المطّرد والمستدام والقادر على الصمود،

وإذ تحيط علما أيضا بدور مبادرة الحد من المواد البلاستيكية في السياحة العالمية في معالجة مسألة التلوث بالمواد البلاستيكية في سياق قطاع السياحة،

وإذ ترحب بالمناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن السياحة المستدامة التي دعا إلى عقدها رئيس الجمعية العامة في نيسان/أبريل 2024، باعتبارها معلمة هامة في طريق العمل من أجل نهج متضافر بشأن قدرة السياحة على الصمود على أعلى المستويات وتعظيم مساهمتها في تنفيذ خطة عام 2030،

وإذ تقر بأن السياحة كانت من بين أشد القطاعات الاقتصادية تضررا من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتشدد على أن التحديات الماثلة تتطلب حلولا شاملة وتعاونا دوليا يسهم في تعزيز ما يلزم من سياسات ودعم مالي للحفاظ على مصادر العيش المعتمدة على ذلك القطاع، والحد من مظاهر التفاوت، واستئصال شأفة الفقر، وحماية فوائد السياحة، بما في ذلك السياحة الساحلية، من أجل تشجيع نموذج سياحي أكثر استدامة يقوم على الإدماج الاجتماعي وحفظ البيئة وحمايتها، مع إيلاء الأولوية للسلامة والصحة العامة والتصدي لآثار كوفيد-19 على التنمية المستدامة، وإذ تقر أيضا بأن السياحة هي من بين أشد القطاعات الاقتصادية تضررا بالنزاعات والتوترات الجيوسياسية،

وإذ تؤكد من جديد أن إعادة بناء السياحة بعد الاختلال الناجم عن جائحة كوفيد-19 لا تزال تمثل فرصة لإحداث التحول، مع التركيز على الاستفادة من أثرها على الوجهات السياحية، وتعزيز النماذج المجتمعية، وبناء مجتمعات محلية ومنشآت أعمال أكثر استدامة وقدرة على الصمود وشمولا بتسخير الابتكار والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمارات في السفر المستدام والبنية التحتية المستدامة، والتدريب الموجَّه، وتنمية الموارد البشرية،

وإذ ترحب بالتقرير الصادر بشأن اليوم العالمي للسياحة لعام 2023، المعنون "الاستثمار في الناس وكوكب الأرض والازدهار"، الذي أُطلق في الرياض في 27 أيلول/سبتمبر 2023 والذي يرسم مخططا لعمل منظمة السياحة العالمية على صعيد توحيد القطاع في مواجهة الأزمات، وقيادة استجابة السياحة، وإرساء الأسس لمستقبل أكثر شمولا وقدرة على الصمود، والذي يتضمن تحديثات عن العمل المضطلع به في كل منطقة إقليمية في العالم، وكذلك في المجالات الرئيسية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والاستدامة والعمل المناخي والتعليم وترقية المهارات والحوكمة والاستثمارات في مجال السياحة وتشجيع الابتكار ومباشرة الأعمال الحرة، وإذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي الأول لسياحة الشباب، الذي عُقد في الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2022 في سورينتو، إيطاليا، لتشجيع مشاركة الشباب بنشاط في تطوير السياحة المستدامة،

وإذ تحيط علما بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما فيها السياحة الإيكولوجية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة على النحو المبين في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية للسياحة، وإذ تشدد على أهمية أن يصبح القطاع أكثر استدامة ومرونة واستفادة من التكنولوجيات الرقمية وأقرب منالا، من خلال جملة وسائل منها دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتوفير التدريب على المهارات الرقمية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص،

وتعزيز البنية التحتية الرقمية والربط الرقمي، وتوسيع سبل استخدام الدفع الرقمي لفائدة مقدمي الخدمات الذين يعانون من نقص في الاستفادة منه، وتشجيع السياحة الرقمية والمنظومات الثقافية،

وإذ تعيد تأكيد برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نموا[9]، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان متجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود[10]، وبرنامج العمل الجديد لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034،

وإذ تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة لعام 2025، الذي ستشترك في استضافته فرنسا وكوستاريكا وسيُعقد في نيس، فرنسا، في الفترة من 9 إلى 13 حزيران/يونيه 2025، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي سيعقد في إشبيلية، إسبانيا، في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في قطر في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2025،

1 - ***ترحب*** بتقرير الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية الذي أحاله الأمين العام للأمم المتحدة[11]؛

2 - ***تسلّم*** بأن السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، تمثل محركا هاما للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية والثقافية، ولإيجاد فرص العمل الكريم ومباشرة الأعمال الحرة للجميع، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والاستدامة البيئية، والتخفيف من مخاطر الكوارث في الأنشطة والوجهات السياحية، مما يمكن أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على صعد سبل العيش وتوليد الدخل والتعليم، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، ويمكنها أن تسهم بالتالي في مكافحة الفقر والجوع، وبأنه يمكنها أن تسهم بشكل مباشر في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030[12] وأهداف التنمية المستدامة؛

3 - ***تسلّم أيضا*** بأن السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، لها من المقومات ما يمكنها من القضاء على الفقر بتحسين سبل العيش الاقتصادية في المجتمعات المحلية وتوليد الموارد اللازمة لبرامج ومشاريع التنمية المجتمعية وخلق فرص العمل؛

4 - ***تشجع*** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني على وضع رفاه الأجيال الحالية والمقبلة في صميم عملية التعافي، وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين ذوي الصلة عبر حلقات سلسلة القيمة السياحية، مع مواءمة إجراءات التعافي مع احتياجات البشر والكوكب ومتطلبات تحقيق الازدهار للتعجيل بإحداث التحول إلى مسار سياحي مستدام وخفيض الكربون وشامل اجتماعيا وأسهل منالا؛

(9) القرار 258/76، المرفق.

(10) القرار 317/78، المرفق.

(11) A/79/228.

(12) القرار 1/70.

5 - ***تشجع*** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والقطاع الخاص على دعم إيجاد أوجه تآزر طويلة الأمد بين الصحة العامة والسياحة، ليس فقط من أجل القدرة التنافسية لقطاع السياحة، بل أيضا كحاجز طبيعي أمام الجوائح في المستقبل؛

6 - ***تشجع*** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص، على تعزيز التعاون على كفالة توفر المياه ومرافق الصرف الصحي وإدارتها المستدامة لأجل الدفع قدما بالسياحة المستدامة والقادرة على الصمود، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

7 - ***تسلّم*** بأهمية التدابير المالية الداعمة من أجل حماية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية والعمالة في القطاع في أعقاب أزمة كوفيد-19، على أن تشمل تدابير الاستثمار والتمويل، وتعزّز الحوكمة والقدرة الإدارية، وتدعم خلق فرص العمل الكريم ومباشرة الأعمال الحرة والإبداع والابتكار للجميع، مما يولّد زخما جديدا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة حجم الفرص المتاحة، بما في ذلك للنساء والشباب، وتسخّر التكنولوجيا الرقمية والابتكار، وتعزّز التدريب وبناء القدرات البشرية، من أجل نجاح تعافي قطاع السياحة وإكسابه القدرة على الصمود؛

8 - ***تشجع*** على التعاون بين قطاعي الاستثمار والسياحة من أجل الدفع بالحلول اللازمة لإطلاق العنان للتمويل، وتسريع الاستثمارات المستدامة، والمساهمة في التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

9 - ***تشدد*** على ضرورة تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي توفرها السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك أنشطة السياحة البيئية، في جميع البلدان، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل؛

10 - ***تشدد أيضا*** على أن السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة، وبخاصة في حفظ التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية واستغلالهما على نحو مستدام، ويمكن أن تحسن صحة ورفاه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء والشباب، ويمكن أن تتيح فرصا كبيرة للحفاظ على التنوع البيولوجي واستغلاله على نحو مستدام ولحماية المناطق الطبيعية عن طريق تشجيع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في البلدان المضيفة والسياح على حد سواء على الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي واحترامه؛

11 - ***تؤكد*** ضرورة إيلاء الاعتبار الكامل، لدى وضع السياسات في مجال السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، لثقافات وتقاليد ومعارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بجميع جوانبها، بما في ذلك ما يخص منها النساء والشباب، واحترامها وتعزيزها، حسب الاقتضاء، وتشدد على أهمية تشجيع مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار وجميع العمليات السياحية التي تؤثر فيها، وضرورة ضمان الحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة لدى إدماج معارفها وتراثها وقيمها في السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك مبادرات السياحة البيئية، حسب الاقتضاء؛

12 - ***تشير*** إلى دعوة الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة الدول الأعضاء والوكالات الدولية والمنظمات الأخرى ذات الصلة إلى تعميم حفظ التنوع البيولوجي في قطاع السياحة وفي خطط واستراتيجيات تغير المناخ، مع مزج العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نُهج التكيف مع تغير المناخ والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية ذات الصلة، وتشدد على ضرورة تقديم الدعم والاستثمارات على جميع المستويات لتعزيز الجهود المبذولة لتنفيذ أهداف وغايات إطار عمل كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[13]؛

13 - ***تشدد***، في هذا الصدد، على أهمية وضع سياسات ومبادئ توجيهية وأنظمة ملائمة وإنشاء مؤسسات مناسبة، على الصعيد الوطني، عند الضرورة، وفقا للأولويات والتشريعات الوطنية، لتشجيع ودعم السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية والسياحة الثقافية والريفية والسياحة الزراعية، والتقليل إلى أدنى حد من أي آثار سلبية يمكن أن تنشأ؛

14 - ***تدعو*** الدول الأعضاء إلى تعزيز سياسة الاتساق المؤسسي الداعمة لآليات ومبادرات تمويل برامج ومشاريع القضاء على الفقر، بما في ذلك مبادرات المنظمات المجتمعية وكيانات القطاع الخاص البالغة الصغر والصغيرة؛

15 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على استخدام السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، وكذلك السياحة الثقافية والريفية، كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع والتنمية الاجتماعية وتعميم الخدمات المالية، وعلى التمكين من إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي، وتشجيع تعبئة الموارد المحلية، وحماية البيئة والقضاء على الفقر والجوع، بما يشمل حفظ التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية واستغلالهما على نحو مستدام والنهوض بالاستثمار ومباشرة الأعمال الحرة في السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، وفقا لسياساتها الإنمائية وتشريعاتها الوطنية، بما قد يشمل تشجيع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز قدرتها على الصمود وإضفاء الصبغة الرسمية عليها، وتشجيع التعاونيات وتسهيل الحصول على التمويل عن طريق الخدمات المالية المتاحة للجميع، بما في ذلك مبادرات منح الائتمانات البالغة الصغر للفئات الفقيرة والنساء والشباب والشعوب الأصلية والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات المحلية في جميع المناطق، ومنها المناطق الريفية؛

16 - ***تشجع*** على تطوير البنية التحتية السياحية وتشجيع التنويع السياحي، بوسائل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على نحو يحسن سبل العيش ويعزز إيجاد فرص العمل للمجتمعات المحلية، والحفاظ على أسلوب حياتها وثقافتها وتراثها، والنهوض بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتدعو في الوقت نفسه الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة والتراث الاجتماعي والثقافي للوِجهات السياحية؛

17 - ***تشجع*** الحكومات والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة على دعم تنسيق أطر تنمية السياحة المستدامة الإقليمية و/أو الدولية حسب الاقتضاء، في سبيل مساعدة البلدان في النهوض بالسياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة؛

18 - ***تشدد*** على أهمية ضمان إدارة مسؤولة للموارد ومعالجة الآثار السلبية للسياحة غير المتوازنة واحترام القدرات البيئية والاجتماعية - الثقافية وإجراء تقييم للأثر البيئي بما لا يرتب التزامات

(13) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة CBD/COP/15/17، المقرر 4/15، المرفق.

إضافية من حيث التكاليف، وفقا للتشريعات الوطنية، لتطوير السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك فرص السياحة البيئية؛

19 - ***تؤكد*** الحاجة إلى ضمان إدماج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في قطاع السياحة، بوسائل منها تحديد واعتماد نُهج التخطيط السياحي الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد؛

20 - ***تشجع*** الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على استخدام "منبر السياحة من أجل أهداف التنمية المستدامة" الذي أُعلن عن بدئه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018 باعتباره أداة للشراكة تهدف إلى النهوض بالتنمية المستدامة للسياحة وبمساهماتها في أهداف التنمية المستدامة؛

21 - ***تشدد*** على الحاجة إلى تشجيع تنمية السياحة القادرة على الصمود للتعامل مع الصدمات، مع مراعاة قابلية قطاع السياحة للتضرر بحالات الطوارئ، فضلا عن أهمية توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في قطاع السياحة، وتدعو الدول الأعضاء إلى وضع استراتيجيات وطنية لأغراض إعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصدمات، بسبل منها التعاون بين القطاعين العام والخاص وتنويع الأنشطة والمنتجات؛

22 - ***تشدد*** على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة في سياق السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك مبادرات السياحة البيئية، لضمان تمكين المرأة على نحو تام، بما في ذلك مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة على جميع المستويات وفي عمليات صنع القرار في جميع المجالات؛

23 - ***تشدد أيضا*** على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة في سياق السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك مبادرات السياحة البيئية، للإسهام في كفالة مشاركة الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن على قدم المساواة على جميع المستويات وفي عمليات صنع القرار في جميع المجالات وللنهوض بالتمكين الاقتصادي الفعال، بسبل منها التعاون الدولي، للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، في مجال السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما فيها أنشطة السياحة البيئية، بوسائل تتمثل أساسا في إيجاد فرص العمل الكريم وتوليد الدخل؛

24 - ***تهيب*** بكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تشجع، في سياق أهداف التنمية المستدامة، السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، كأداة يمكن أن تسهم في تحقيق تلك الأهداف، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر المدقع وضمان الاستدامة البيئية، وأن تدعم جهود البلدان النامية وسياساتها في هذا المجال؛

25 - ***تقر*** بالفرص التي يتيحها التحول الرقمي الجديد في قطاع السياحة، وتهيب بالدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة أن تشجع الحلول الذكية التي تدرج المعارف المستمدة من مصادر البيانات التقليدية وغير التقليدية، وأن تدعم أنشطة بناء القدرات ذات الصلة وتضمن المشاركة الطويلة الأجل للمجتمعات المحلية والتعزيز العام لنهج التنمية السياحية المستدامة الأكثر شمولا والمستند إلى الأدلة؛

26 - ***تهيب*** بالكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى الجهات صاحبة المصلحة في مجال السياحة على جميع المستويات في الجهود التي تبذلها لاكتساب واستعمال الخبرة اللازمة لتحقيق التحول الرقمي لأعمالها التجارية ووجهاتها السياحية ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز البيانات المتاحة بعناصر مكانية ذات إسناد جغرافي لتوليد معلومات أكثر دقة وفي الوقت المناسب في مجال السياحة؛

27 - ***تعترف*** بالإطار الإحصائي لقياس السياحة المستدامة الذي وضعته منظمة السياحة العالمية واعتمدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأقرته اللجنة الإحصائية في آذار/مارس 2024[14]، باعتباره أول نموذج خاص بقطاع معين يتجاوز مقاييس الناتج المحلي الإجمالي، ويقيّم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياحة ويوفر في الوقت نفسه مبادئ وتعاريف ومؤشرات للتقييمات على المستويين الوطني ودون الوطني، بما يتيح توليد بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة ذات أهمية حاسمة لتحقيق كامل إمكانات القطاع؛

28 - ***تسلّم*** بأهمية الاستثمار في التعليم والتدريب مع التركيز على المسائل التي تخص السياحة على وجه التحديد، من أجل تعزيز القدرة على المنافسة، وتشجع المؤسسات الإقليمية والدولية على توفير دعم كاف للبرامج والمشاريع المتعلقة بالسياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، آخذة في الحسبان الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لهذه الأنشطة؛

29 - ***تدعو*** الوكالات المتخصصة ذات الصلة، ولا سيما منظمة السياحة العالمية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، إلى تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، والمساعدة، حسب الاقتضاء، في تعزيز الأطر التشريعية أو السياساتية المتعلقة بالسياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، ومنها الأطر المتصلة بحماية البيئة وحفظ التراث الطبيعي والثقافي؛

30 - ***تدعو*** الوكالات المتخصصة ذات الصلة وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات، بناء على طلبها وحسب الاقتضاء، في تحديد احتياجات وفرص تعزيز إسهام السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، في القضاء على الفقر، بسبل منها كفالة توفير فوائد للمجتمع المحلي الأوسع والنهوض بالسياحة، بما في ذلك أنشطة السياحة البيئية، باعتبارها خيارا مجديا ومستداما من خيارات التنمية الاقتصادية؛

31 - ***تشجع*** الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى، في حدود ولاياتها ومواردها، والقطاعين العام والخاص وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة على إعداد مواد للتوعية تتمثل أهدافها في التنمية المحلية، وتمكين النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وتشجيع الشباب على الابتكار ومباشرة الأعمال الحرة، وحماية المعارف التقليدية والأشكال التقليدية للتعبير الثقافي من أجل كفالة استدامة قطاع السياحة ومساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية للبلد؛

32 - ***تدعو*** الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى تقديم المساعدة التقنية، بناء على الطلب وحسب الاقتضاء، للمساعدة في بناء قدرات المجتمعات المحلية، ومنظمات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك التعاونيات والمشاريع التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك أنشطة السياحة البيئية، في مجالات منها التسويق والاستطلاع السوقي للمنتجات؛

33 - ***تسلّم*** بدور التعاون بين بلدان الشمال والجنوب في تشجيع السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من أوجه عدم المساواة وتحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية، وتسلّم أيضا بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون

(14) انظر *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2024*، *الملحق رقم 4* (E/2024/24)، الفصل الأول الفرع جيم، المقرر 115/55.

الثلاثي، كعنصرين مكملين للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، لهما من المقومات ما يمكنهما من تشجيع السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية؛

34 - ***تدعو*** الحكومات والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة إلى النظر في الانضمام إلى إطار الشبكة الدولية لمراصد السياحة المستدامة التابعة لمنظمة السياحة العالمية كوسيلة للنهوض بالسياحة المستدامة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما في ذلك السياحة البيئية، ودعم وضع سياسات أكثر استنارة في مجال السياحة المستدامة في شتى أنحاء العالم، وذلك أساسا من خلال تحديد أفضل الممارسات ونشرها وإذكاء الوعي وبناء القدرات في مجال الاستدامة لدى الجهات السياحية صاحبة المصلحة؛

35 - ***تدعو*** إلى الدعم والمشاركة من جانب الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، ولا سيما منظمة السياحة العالمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، لضمان عمليات شاملة للجميع ابتغاء تعزيز السياحة المستدامة بوصفها عنصر تمكينٍ في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، وتلبية احتياجات السكان والمؤسسات التجارية، ولا سيما منها المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تمثل السياحة مصدر دخلها الرئيس، وذلك لتنويع مهاراتها وقاعدة زبائنها ومصادر إيراداتها، بسبل من بينها ضخ ما يكفي من الاستثمارات في برامج تنمية المهارات والتدريب، وإمكانية الاستفادة من العلم والتكنولوجيا، وتشجيع حفظ التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية واستخدامهما على نحو مستدام، وتعزيز النهج التي تحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وكفالة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وكل ذلك من شأنه أن يدفع بالابتكار في مجال السياحة صوب تحقيق الاستدامة، ويمكن أن يفضي، إلى جانب التخفيف من آثارها المناخية والبيئية، إلى إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الشحيحة وللنظم الإيكولوجية الهشة، وتهيب بجميع الجهات صاحبة المصلحة أن تأخذ بعين الاعتبار أن قدرة السياحة على الصمود تتوقف على قدرة القطاع على تحقيق التوازن بين احتياجات الناس والكوكب من أجل تحقيق الرخاء؛

36 - ***تقر*** بأن التصدي للتحديات، مثل تعزيز تدابير الصحة والنظافة الصحية لزيادة سلامة المسافرين وثقتهم وتعزيز السفر الآمن عبر الحدود، لا يزال يكتسي أهمية، وتدعو إلى تعزيز الوعي العام بالدور الهام للسياحة المستدامة والقادرة على الصمود في التنمية المستدامة لأي بلد وبالحاجة إلى بناء مجتمعات محلية ومؤسسات أعمال أكثر مرونة وشمولا؛

37 - ***تشجع*** على تنظيم مناسبات مواضيعية أخرى رفيعة المستوى بشأن السياحة، تُعقد في عام 2025، بدعوة من رئيس الجمعية العامة بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، لتكون منبرا منتظما للتشاور بشأن السياحة في منظومة الأمم المتحدة، للبناء على العمل الذي بدأ بالفعل، بغية المضي قدما نحو اتباع نهج متضافر بشأن السياحة على أعلى مستوى وتعظيم مساهمتها في خطة الاستدامة؛

38 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يتضمن توصيات عملية المنحى وملموسة بشأن سبل ووسائل تعزيز وتوطيد السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، باعتبارها أداة لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، مع مراعاة التقارير ذات الصلة التي تعدها منظمة السياحة العالمية في هذا المجال.

الجلسة العامة 54

19 كانون الأول/ديسمبر 2024